

التطور التكنولوجي وأثره على المراجعة الداخلية

دراسة ميدانية في وزارة المالية - محافظة عدن

**The impact of the Technological evolution on Internal audit
Field study in the Ministry of Finance - Aden Governorate**

د. سميرة صالح علي امبادي

كلية العلوم الادارية جامعة عدن - اليمن، sameeraembadi@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2019/11/09 تاريخ القبول: 2019/11/19 تاريخ النشر: 2019/12/01

الملخص:

تناولت الدراسة التطور التكنولوجي وأثره على المراجعة الداخلية وذلك من خلال دراسة ميدانية أجريت على موظفي وزارة المالية في محافظة عدن، حيث هدفت الدراسة إلى التأكد من تمتع وزارة المالية بالاستقلال التام وكذا هل تستخدم الوزارة التكنولوجيا في إنجاز مهام المراجعة الداخلية وهل هذا يؤدي إلى تحسين مستوى الأداء، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام عدد من الوسائل الإحصائية لتحليل الاستبانة وقد توصلت الدراسة لعدد من النتائج أهمها ان المراجعة الداخلية بوزارة المالية في عدن تتمتع باستقلالية تامة مما يمكنها من أداء مهامها بكفاءة عالية، بالرغم من موافقة المجتمع على أهمية دور التكنولوجيا في تحسين مستوى العمل إلا ان الوزارة لا تستخدم أحدث التقنيات ولا تقوم بتأهيل الموظفين فيها.

الكلمات المفتاحية: الاستقلالية، المراجعة الداخلية، التكنولوجيا.

Abstract: This study aims to identify the impact of the technological evolution on internal audit. To achieve the objective of the study, a questionnaire was designed and distributed to the employees of the Ministry of Finance in the Aden branch. For the purpose of analyzing questionnaire data and testing hypotheses, SPSS was employed. The study found that the internal audit of the Ministry of Finance in Aden is fully independent, which enables it to perform its tasks with high efficiency. Although the community agreed on the importance of the role of technology in improving the level of work, the Ministry of finance does not use the latest technology or qualify its employees.

Keywords: Independence, Internal Audit, Technology

I. مقدمة:

تعتبر المراجعة الداخلية عنصراً مهماً من عناصر الرقابة الداخلية وهي عبارة عن نشاط يقوم به جهاز متخصص داخل المؤسسة ووسيلة فعالة تهدف إلى مساعدة الإدارة في التحقق من تنفيذ السياسات الإدارية التي تكفل الحماية للأصول وضمان دقة البيانات التي تتضمنها الدفاتر والسجلات المحاسبية والحصول على أكبر كفاية إنتاجية.

ولما كان للتطور الكبير في تكنولوجيا المعلومات أهمية كبيرة في عصرنا الراهن كان لابد من استخدام هذه التقنية في مجال المراجعة الداخلية للحصول على معلومات دقيقة وبأسرع وقت ممكن حتى يتسنى لمستخدمي هذه المعلومات من اتخاذ القرارات المناسبة سواء كانوا داخليين أو خارجيين، ونظراً لهذه الأهمية قامت الباحثة بتسليط الضوء على هذا الموضوع.

تمثلت مشكلة البحث في الإجابة على الأسئلة على الأسئلة التالية:

- 1- هل تتمتع المراجعة الداخلية بوزارة المالية في عدن باستقلالية تامة مما يمكنها من أداء مهامها بكفاءة عالية؟
- 2- هل استخدام التكنولوجيا المتطورة يعمل على المساهمة في تطوير وتحسين مستوى المراجعة الداخلية في وزارة المالية في عدن؟
- 3- هل تدريب المراجعين الداخليين في وزارة المالية في عدن على أحدث التقنيات يساعد في تحسين مستوى الاداء؟

تأتي أهمية البحث من أهمية التطور التكنولوجي وضرورة استخدامه في جميع المجالات بما فيها المراجعة الداخلية وضرورة إلمام المراجع الداخلي بأحدث التطورات التقنية واستخدامها في تطوير وتحسين مستوى الاداء في وزارة المالية في عدن.

يهدف هذا البحث للتعرف على الآتي:

- 1- التأكد من تمتع المراجعة الداخلية بوزارة المالية في عدن باستقلالها التام.
- 2- التأكد من استخدام التكنولوجيا المتطورة في وزارة المالية في عدن لتحسين مستوى المراجعة الداخلية.
- 3- التأكد من تدريب المراجعين الداخليين في وزارة المالية في عدن على أحدث التقنيات والعمل على تحسين مستوى الأداء.

تتمثل فرضيات البحث في الآتي:

- 1- تتمتع المراجعة الداخلية بوزارة المالية في عدن باستقلالية تامة مما يمكنها من أداء مهامها بكفاءة عالية.
- 2- استخدام التكنولوجيا المتطورة والحديثة يجعل وزارة المالية في عدن تعمل على تطوير المراجعة الداخلية وتحسين مستوى عملها.

3- تدريب المراجعين الداخليين بوزارة المالية في عدن على أحدث التقنيات يجعلهم على اتم استعداد لتحسين مستوى أداء العمل في الوزارة.

يتناول البحث مدى تأثير التطور التكنولوجي في تحسين مستوى اداء العمل لدى الموظفين في وزارة المالية عدن لهذا فإن البحث استهدف الموظفين العاملين في وزارة المالية في عدن وتم استطلاع آرائهم للوصول الى نتائج البحث وتحقيق اهدافه, معتمده الباحثة على اسلوب العينة غير الاحتمالية.

يتكون البحث من جانبين (نظري وتحليلي) وقد اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي والتحليلي, فالمنهج الوصفي فكان من خلال مصادر جمع البيانات الثانوية والمأخوذة من الابحاث والدراسات السابقة والكتب وكذا المواقع الإلكترونية المعتمدة. اما المنهج التحليلي فكان من خلال استبانة تم توزيعها على عينة البحث وتحليل المعلومات التي تتضمنها من قبل المبحوثين سواء المتعلقة بالبيانات الشخصية او المتعلقة بموضوع البحث.

II. الدراسات السابقة

1- دراسة إيمان (إيمان محجوب محمد عويضة, 2000م)

بعنوان (تطور المراجعة الداخلية المستقلة في مؤسسات الدولة في السودان)هدفت هذه الدراسة إلى خلق تطور في المراجعة الداخلية المستقلة في النشاط الحكومي في السودان بغرض التأكد من تنفيذ سياسات الدولة المالية دون الانحراف, وكانت من اهم نتائج الدراسة أن تتخذ الادارة من خلال المراجعة الداخلية المستقلة نظام رقابة فعال تتأكد من خلاله وبصفة مستمرة على مدى انجاز الاعمال, وأنه على المراجع الداخلي المستقل أن يعرف الاطار النظري للمراجعة, كما اوصت الدراسة بضرورة إنشاء قسم للمراجعة بكلية التجارة والاقتصاد والعلوم الاجتماعية والادارية, وضرورة تأهيل المراجعين الداخليين المستقلين.

2- دراسة طارق (طارق بشير صلاح, 2001م)

بعنوان (دور المراجعة الداخلية في الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة) اهتمت هذه الدراسة بإبراز دور الادارة العامة للمراجعة الداخلية في الرقابة على تنفيذ الموازنة وإلى أي مدى تمكنت من تحقيق اهدافها والقيام بواجباتها, وتمثلت مشكلة الدراسة في عدم اشارة اللوائح المالية الصادرة عن وزارة المالية والاقتصاد الوطني في السودان إلى المراجعة الداخلية كتنظيم مستقل يتبع لوزارة المالية إدارياً ومالياً وليست منشأة حكومية اخرى, وكانت من اهم النتائج التي توصلت لها الدراسة أن لائحة المراجعة الداخلية لعام 1997م لم تواكب التطورات العلمية التي وصلت إليها المراجعة الداخلية عالمياً من حيث المفهوم والوظائف والاهداف, وقد اوصت الدراسة إلى ضرورة تعديل لائحة المراجعة الداخلية لعام 1997م حتى تواكب وتستوعب التطورات العالمية, وأن يتم تحديد علاقة الادارة العامة للمراجعة الداخلية بوحدة المراجعة الداخلية بالهيئات والمؤسسات والشركات, مما يسهل كثيراً من عملية المراجعة.

3- دراسة الوحيدي (علي محمد سلطان الوحيدي, 2002م)

بعنوان (اثر الرقابة الداخلية في رفع كفاءة اداء الوحدات الحكومية في المملكة الاردنية الهاشمية)هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على قدرة وحدة الرقابة الداخلية على تحقيق الاهداف التي أنشئت من اجلها وبيان اوجه القوة والضعف في أدائها لمهامها والتعرف على مدى فاعلية اجهزة الرقابة الداخلية في الوحدات الادارية, وكانت اهم النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة ان التطور السريع والكبير لأنظمة الرقابة الداخلية بالمنشأة يؤدي إلى ضمان دقة العمليات المالية وتوفير قاعدة بيانات شاملة عن مجمل النشاط الاقتصادي, كما اوصت الدراسة بضرورة تطوير الاجهزة الرقابية وخاصة المراجعة الداخلية والتغلب على الصعوبات التي تواجهها وربطها بأعلى سلطة وأن تكون مستقلة دون ضغوط داخلية كانت ام خارجية ووضع الخطط لتدريب وتأهيل العاملين وأن تولي الجهات العليا عناية خاصة بالرقابة الداخلية ممثلة في المراجعة الداخلية.

4- دراسة الرميحي (زاهر عطا الرميحي, 2004م)

بعنوان (تطوير أسلوب التدقيق المبني على المخاطر لدى المصارف الأردنية) هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المخاطر وإجراءات تطبيقه, والوقوف على مدى تطبيقه لدى المصارف الأردنية وتحديد المعوقات التي تحول دون تطبيق هذا الأسلوب لدى المصارف الأردنية, وكانت اهم النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة أن اسلوب التدقيق المبني على المخاطر غير مطبق لدى غالبية المصارف الاردنية, كما أن نظام التقييم الذاتي للرقابة غير مطبق لدى غالبية المصارف الاردنية, ولا تتوفر الكفاءات اللازمة لتطبيق اسلوب التدقيق المبني على المخاطر لدى المصارف الاردنية والكفاءات الحالية بحاجة إلى تطوير وتأهيل.

5- دراسة إسماعيل (احمد يوسف إسماعيل, 2005)

بعنوان (اثر الوسائل التقنية الحديثة على أداء المراجع الخارجي)هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر استخدام التقنية الحديثة على عمل المراجع وإيجاد السبل الكفيلة بتطوير نظام المراجعة بما يحقق أهداف المنشآت, ومن اهم النتائج التي توصلت اليها أن لاستخدام الوسائل التقنية الحديثة في عمليات المراجعة اثراً إيجابياً على سرعة ودقة خطوات وإجراءات وتكاليف المراجعة, وأن استخدام الوسائل التقنية لم تؤثر على مفهوم ومعايير المراجعة المتعارف عليه إلا أنه أثر على إمكانية تطبيقها, وعلى الرغم من ظهور مشكلة اختفاء السجلات المادية وعدم ووجود أدلة إثبات تدعم موقف المراجع إلا ان ذلك لم يؤثر على المراجع لعمله وإبداء رأيه الفني, كما أوصت الدراسة بضرورة تأهيل وتدريب المراجعين بصورة مستمرة على مستجدات التطور التقني والعمل على تحديث المهنة وذلك من خلال الدورات التدريبية المكثفة, كم ركزت الدراسة على قياس اثر التقنيات الحديثة على أداء المراجع الخارجي فيما ركز الباحث على اثر التطور التقني على دور المراجع الداخلي.

6- دراسة البجيرمي (شادي صالح البجيرمي, 2011م)

بعنوان (دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر, دراسة ميدانية في المصارف السورية)هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي وفعاليتها في عملية إدارة المخاطر في المصارف السورية العامة والخاصة, ومن اهم النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة انه لا يوجد مساهمة فعالة لنشاط التدقيق الداخلي في عملية إدارة المخاطر في المصارف السورية العامة, وذلك لجميع مراحل وخطوات هذه العملية من تحديد وتقييم والاستجابة للمخاطر, كم يساهم نشاط التدقيق الداخلي بشكل فعال في عملية ادارة المخاطر في المصارف السورية الخاصة, حيث يساهم في جميع مراحل وخطوات هذه العملية, وقد كان من اهم التوصيات لهذه الدراسة ضرورة تفعيل دور نشاط التدقيق الداخلي في عملية إدارة المخاطر في المصارف السورية العامة, لتساعد في مواجهة الازمات المالية المستقبلية, والمحافظة على بقائها, وضرورة اهتمام المصارف العامة وبشكل كبير بعملية ادارة المخاطر لديها, ومعرفة دورها البالغ الاهمية في مواجهة مختلف المخاطر المحيطة بأنشطتها واعمالها و وكذا ضرورة الاسراع في إحداث قسم مستقل للتدقيق الداخلي في المصارف العامة يتمتع بالاستقلالية الكافية للقيام بواجباته من خلال تبعيته للجنة التدقيق.

III. الوسائل الإحصائية المستخدمة :

استعانت الباحثة في تحليل بيانات دراستها بحزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) Statistical Package For Social Science للحصول على نتائج أكثر دقة وقد كانت أهم الأساليب الإحصائية المستخدمة في هذه الدراسة :

- معامل كرونباخ ألفا ومعامل سبيرمان - براون للتجزئة النصفية لاختبار ثبات أداة الدراسة
- التكرارات والنسب المئوية .
- مؤشر الاهمية النسبية لفقرات الاستبانة وفقا ل (AKADIRI, 2011)

مستوى الاهمية	RII مؤشر الاهمية النسبية
عالية جدا	$0.80 \leq RII \leq 1.00$
عالية	$0.60 \leq RII \leq 0.80$
متوسطة	$0.40 \leq RII \leq 0.60$
ضعيفة	$0.20 \leq RII \leq 0.40$
ضعيفة جدا	$0.00 \leq RII \leq 0.20$

III-1 ثبات وصدق اداة الدراسة:

III-1-1 صدق أداة الدراسة :

تم التأكد من الصدق الظاهري للاستبيان في صورته المبدئية بعرضه على عدد من المحكمين المتخصصين، حيث طلبت الباحثة من المحكمين إبداء الرأي نحو مدى وضوح صياغة كل عبارة من عبارات أداة الدراسة ومدى ملائمة العبارة لقياس ما وضعت لأجله ومدى مناسبة العبارة للبعد الذي تنتمي إليه، كما طلبت الباحثة من المحكمين إساءة النصح بإدخال أية تعديلات على صياغة العبارات لتزداد وضوحاً، أو إضافة أية عبارات جديدة لتزداد الاستبانة شمولاً .

III-1-2 ثبات أداة الدراسة :

تم التحقق من ثبات أداة الدراسة باستخدام معامل كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha)، وكذلك باستخدام سبيرمان - براون للتجزئة النصفية وذلك بالنسبة لأداة الدراسة وكانت أهم النتائج التي تم التوصل إليها موضحة في الجدول رقم (1) :

جدول رقم (1) نتيجة اختبار الفا كرونباخ ومعامل التجزئة النصفية

المحور	عدد الفقرات	معامل كرونباخ ألفا	معامل سبيرمان - براون للتجزئة النصفية
المحور الاول	6	0.70	0.74
المحور الثاني	6	0.82	0.71
المحور الثالث	7	0.69	0.76
الاستبانة بشكل عام	19	0.84	0.76

يتضح من الجدول رقم (1) ان معامل الفا كرونباخ للاستبانة بشكل عام بلغ 0.84 وهو مرتفع وكذلك لكل بعد من ابعاد الدراسة حيث تراوح بين 0.69 و 0.82 وهو ما يدل على ان الاداة صالحة للتطبيق وكذلك بين معامل سبيرمان للتجزئة النصفية والذي كانت قيمته للاستبانة بشكل عام 0.76 وكذا ابعاد الدراسة اكبر من 0.60 وهو ما يدل على ان الاداة تتمتع بثبات مقبول ويمكن تطبيقها.

اولا : خصائص عينة الدراسة :

في هذا الجزء تم تحليل خصائص عينة الدراسة ولكل خاصية على حدة كما يلي:

توزيع افراد العينة بحسب الجنس:

جدول رقم (2) توزيع افراد العينة بحسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية%
ذكر	34	56.7
انثى	26	43.3
الاجمالي	60	100.0

يتضح من الجدول أن نسبة الذكور عينة الدراسة 56.7% في حين كانت نسبة الاناث 43.3% من اجمالي عينة الدراسة.

توزيع افراد العينة بحسب العمر :

جدول رقم (3) توزيع افراد العينة بحسب العمر

فئات العمر	التكرار	النسبة المئوية%
اقل من 30	1	1.7
من 30 الى اقل من 35	3	5.0
من 35 الى اقل من 40	13	21.7
من 40 فاكتر	43	71.7
الاجمالي	60	100.0

يتضح من الجدول ان معظم المبحوثين كانت اعمارهم من 40 سنة فأكثر ، حيث بلغت نسبتهم 71.7% من اجمالي أفراد عينة الدراسة في حين بلغت نسبة عينة الدراسة الذين تتراوح اعمارهم بين 35 الى اقل من 40 سنة 21.7 ، اما باقي المبحوثين الذين كانت اعمارهم اقل 35 سنة فقد شكلوا نسبة ضئيلة من اجمالي العينة بلغت 6.7%.

توزيع افراد العينة بحسب المؤهل العلمي:

جدول رقم (4) توزيع افراد العينة بحسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية%
دبلوم	5	8.3
بكالوريوس	46	76.7
دبلوم عالي	5	8.3
ماجستير	3	5.0
دكتوراه	1	1.7

الاجمالي	40	100.0
----------	----	-------

يتضح من الجدول ان معظم المبحوثين حاصلين على البكالوريوس حي بلغت نسبتهم 76.7% من اجمالي عينة الدراسة، في حين حصلت باقي المؤهلات على نسب ضئيلة من اجمالي المبحوثين مما يدل على ان المبحوثين على علم بالمحاسبة وهذا ما يؤكد الجدول ادناه.

توزيع افراد العينة بحسب التخصص العلمي:

جدول رقم (5) توزيع افراد العينة بحسب التخصص العلمي

التخصص	التكرار	النسبة المئوية%
محاسبة	50	83.3
ادارة اعمال	4	6.7
اقتصاد	4	6.7
تكنولوجيا المعلومات	2	3.3
الاجمالي	60	100.0

شكلت نسبة تخصص المحاسبة اعلى نسبة للمبحوثين بلغت 83.3% ، في حين تساوى عدد المبحوثين ذوي مؤهل ادارة اعمال واقتصاد، وكانت اقل نسبة من المبحوثين ذوي تخصص تكنولوجيا المعلومات حيث بلغت نسبتهم 3.3% من اجمالي افراد العينة .

4- توزيع افراد العينة بحسب المسمى الوظيفي:

جدول رقم (6) توزيع افراد العينة بحسب المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	التكرار	النسبة المئوية%
مدير مالي	8	13.3
مدير حسابات	15	25.0
محاسب	16	26.7
مراجع داخلي	11	18.3
اخرى	10	16.7
الاجمالي	60	100.0

يتبين من الجدول أن 27% من افراد العينة كانوا محاسبين في وزارة المالية عدن، في حين كان ربع المبحوثين مراجعي حسابات في الوزارة ، و 18% من افراد العينة كانوا مراجعين داخليين في الوزارة ، في حين كان 17% من المبحوثين لديهم مسميات وظيفية اخرى.

توزيع افراد العينة بحسب سنوات الخبرة: 6-X

جدول رقم (7) توزيع افراد العينة بحسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية%
اقل من 5 سنوات	3	5.0
من 5 الى اقل من 10 سنوات	10	16.7
من 10 الى اقل من 15 سنة	13	21.7
من 15 الى اقل 20 سنة	11	18.3
اكثر من 20 سنة	23	38.3
الاجمالي	60	100.0

يتضح من النتائج الموضحة في الجدول ان 38.3% من اجمالي عينة الدراسة كانت خبرتهم اقل من 20 سنة ، تلتها نسبة المبحوثين اللذين تراوحت خبرتهم من 10 الى اقل من 15 سنة حيث شكلوا حوالي خمس نسبة المبحوثين ، و 18.3% من المبحوثين كانت سنوات خبرتهم من 15 الى اقل 20 سنة ، تلتها نسبة المبحوثين اللذين تراوحت سنوات خبرتهم من 5 الى اقل من 10 سنوات ، وشكل المبحوثين اللذين سنوات خبرتهم اقل من خمس سنوات اقل نسبة بلغت 5% من اجمالي المبحوثين وهذا يتماشى مع النتائج التي تم التوصل اليها والتي تخص اعمار المبحوثين.

IV. اختبار فرضيات الدراسة :

لاختبار فرضيات الدراسة قامت الباحثة باحتساب الاهمية النسبية لإجابات المبحوثين لكل فقرة من فقرات محاور الدراسة، وفيما يلي أهم النتائج التي توصلت اليها الباحثة :

1- الفرضية الرئيسية الأولى:

تتمتع المراجعة الداخلية بوزارة المالية في عدن باستقلالية تامة مما يمكنها من اداء مهامها بكفاءة عالية. كانت أهم النتائج اللازمة لاختبار هذه الفرضية : يتضح من النتائج المتعلقة باختبار الفرضية الأولى ان الاهمية النسبية لمعظم فقرات المحور حازت على درجة موافقة عالية جداً من قبل المبحوثين والذي بينه مؤشر الاهمية النسبية للفقرات مما يشير الى ان المراجعة الداخلية بوزارة المالية في عدن تتمتع باستقلالية تامة مما يمكنها من اداء مهامها بكفاءة عالية وفيما يأتي تحليل فقرات المحور بحسب اهميتها النسبية:

حازت فقرة(من الامور التي تزيد من استقلالية المراجعة الداخلية في وزارة المالية في عدن هو فصل مستحقات المراجعين الداخليين عن باقي ادارات الوزارة) على المرتبة الاولى بين فقرات المحور بأهمية نسبية بلغت 91% ، مما يشير الى ان المبحوثين يوافقون بدرجة عالية جدا ان فصل مستحقات المراجعين الداخليين عن باقي

ادارات الوزارة من الامور التي تزيد من استقلالية المراجعة الداخلية في وزارة المالية في عدن, اما المرتبة الثانية فقد احتلتها فقرتي (إن استقلالية المراجعة الداخلية في وزارة المالية في عدن يمكنها من أداء مهامها بسهولة ويسر، ورفع تقارير المراجعة الداخلية للجهات العليا لدعمها يساعد على تعزيز الاستقلالية لدى المراجعة الداخلية في وزارة المالية في عدن) والتي حازت على اهمية نسبية عالية جدا بلغت 90% مما يؤكد الموافقة العالية جدا للمبحوثين على توفر هاتين الفقرتين، تليهما في المرتبة فقرة (الاستقلالية شرطاً أساسياً لتمكين المراجعة الداخلية من أداء مهامها بكفاءة عالية) والتي حازت على اهمية نسبية عالية جدا بلغت 82% مما يشير الى الموافقة العالية جدا للمبحوثين ان الاستقلالية شرطاً أساسياً حتى تتمكن المراجعة الداخلية من اداء مهامها بكفاءة عالية، وفي المرتبة قبل الاخيرة جاءت فقرة (يتم اشراك المراجعين الداخليين في وزارة المالية في عدن في وضع نظام العمل داخل الوزارة لاهم هم من يقوموا بتقييمه فيما بعد) والتي حازت على اهمية نسبية عالية بلغت 76% مما يشير الى ان وزارة المالية في عدن تشرك المراجعين الداخليين في وضع نظام العمل داخل الوزارة، اما فقرة (العلاقات الاجتماعية داخل وزارة المالية في عدن القائمة بين المراجعين الداخليين وباقي الموظفين تؤثر على استقلالية المراجعة الداخلية) فقد جاءت في المرتبة الاخيرة بأهمية نسبية عالية بلغت 68% حيث يرى المبحوثين ان العلاقات الاجتماعية داخل وزارة المالية في عدن القائمة بين المراجعين الداخليين وباقي الموظفين تؤثر على استقلالية المراجعة الداخلية بدرجة عالية.

ومما سبق من تحليل لآراء المبحوثين نتوصل إلى النتيجة الاولى وهي ان المراجعة الداخلية بوزارة المالية في عدن تتمتع باستقلالية تامة مما يمكنها من اداء مهامها بكفاءة عالية.

2- الفرضية الرئيسية الثانية:

استخدام التكنولوجيا المتطورة والحديثة يجعل وزارة المالية في عدن تعمل على تطوير المراجعة الداخلية وتحسين مستوى عملها. كانت اهم النتائج اللازمة لاختبار هذه الفرضية:

يتضح من النتائج المتعلقة باختبار الفرضية الثانية أن الأهمية النسبية لكل فقرات المحور عدا فقرة واحدة فقط حازت على درجة موافقة عالية جدا من قبل المبحوثين والذي بينه مؤشر الأهمية النسبية للفقرات مما يشير إلى أن استخدام التكنولوجيا المتطورة والحديثة يجعل وزارة المالية في عدن تعمل على تطوير المراجعة الداخلية وتحسين مستوى عمله وفيما يأتي تحليل فقرات المحور بحسب أهميتها النسبية :

جاءت في المرتبة الاولى فقرتي (سوء اختيار المراجعين الداخليين في وزارة المالية في عدن يؤثر سلباً في أداء العمل، واستخدام النظام الالكتروني يعمل على توفير المعلومات المطلوبة من ادارة المراجعة الداخلية في الوقت المناسب) بأهمية نسبية عالية جدا بلغت 90% لكليهما، حيث افاد المبحوثين ان من العوامل التي تؤثر سلباً في اداء العمل في وزارة المالية في عدن هو سوء اختيار المراجعين الداخليين، كما افاد المبحوثين الى موافقتهم العالية جدا ان استخدام النظام الالكتروني يعمل على توفير المعلومات المطلوبة من ادارة المراجعة الداخلية في الوقت المناسب، و في المرتبة الثانية جاءت فقرة (استخدام النظام الالكتروني في اعداد التقارير يجعلها أكثر دقة وفاعلية

لخدمة الادارة في اتخاذ قراراتها بأهمية نسبية عالية جدا بلغت 89% حيث يرى الباحثون ان استخدام النظام الالكتروني في اعداد التقارير يجعلها أكثر دقة وفاعلية بدرجة عالية جدا مما يخدم الادارة في اتخاذ قراراتها، و حازت فقرة (استخدام تقنية المعلومات يقلل من حالات الخطأ في تقارير المراجعة الداخلية في وزارة المالية في عدن) على المرتبة الثالثة بأهمية نسبية عالية جدا ايضا بلغت 85% حيث افاد الباحثون ان استخدام تقنية المعلومات يقلل بدرجة عالية جداً من حالات الخطأ في تقارير المراجعة الداخلية في وزارة المالية في عدن، تليها في المرتبة فقرة (تتم وزارة المالية في عدن بالتقارير الواردة من اداراتها المختلفة بغرض تحسين جودة المراجعة الداخلية فيها) بأهمية نسبية عالية جدا بلغت 84% حيث ان وزارة المالية في عدن تتم بدرجة عالية جدا بالتقارير الواردة من مختلف ادارتها حتى يتسنى لها تحسين جودة المراجعة الداخلية فيها، اما المرتبة الاخيرة فقد حازتها فقرة (تعتمد ادارة المراجعة الداخلية في وزارة المالية في عدن على النظام الالكتروني لإنجاز مهامها) بأهمية نسبية بلغت 59% مما يشير ان اعتماد ادارة المراجعة الداخلية في الوزارة يتم بدرجة متوسطة بحسب افادة عينة الدراسة.

ومما سبق من تحليل لآراء الباحثين نتوصل إلى النتيجة الثانية وهي ان استخدام التكنولوجيا المتطورة والحديثة يجعل وزارة المالية في عدن تعمل على تطوير المراجعة الداخلية وتحسين مستوى عملها.

3- الفرضية الرئيسية الثالثة:

تدريب المراجعين الداخليين بوزارة المالية في عدن على احدث التقنيات يجعلهم على اتم استعداد لتحسين مستوى اداء العمل في الوزارة. كانت أهم النتائج اللازمة لاختبار هذه الفرضية: يتضح من النتائج المتعلقة باختبار الفرضية الثالثة تفاوت الاهمية النسبية لفقرات المحور بين الضعيفة والعالية جداً، وفيما يأتي تحليل فقرات المحور بحسب اهميتها النسبية:

يرى الباحثون ان تدريب المراجعين الداخليين على احدث التقنيات يؤدي الى تحسين جودة العمل في المراجعة الداخلية بوزارة المالية في عدن وذلك بدرجة عالية جداً والتي حازت على المرتبة الاولى بين فقرات المحور بأهمية نسبية بلغت 85%، وافاد الباحثون ان اختيار المراجعين الداخليين في وزارة المالية في عدن بناءً على مؤهلات علمية وعملية تخصصية يتم بدرجة عالية في الوزارة حيث جاءت هذه الفقرة في المرتبة الثانية بين فقرات المحور بأهمية نسبية بلغت 77%، ويرى الباحثون ان الادارة تتم بدرجة متوسطة بأخذ رأي منسوبي وزارة المالية في عدن بكل ماله اثر في تحسين مستوى اداء العمل، حيث جاءت هذه الفقرة في المرتبة الثالثة بأهمية نسبية بلغت 60%، وحازت باقي فقرات المحور على اهمية نسبية ضعيفة، حيث افاد الباحثون ان اهتمام وزارة المالية في عدن بعمل دورات تأهيلية للمراجعين الداخليين يتم بدرجة ضعيفة حيث جاءت هذه الفقرة في المرتبة الرابعة بأهمية نسبية بلغت 39%، اما المرتبة قبل الاخيرة فقد حازتها فقرتي (يتم استخدام التقنيات الحديثة في المراجعة الداخلية بوزارة المالية في عدن، ويتم عكس نتائج التدريب على احدث التقنيات في الواقع العملي للمراجعة الداخلية بوزارة المالية في عدن). والتي حازتا على اهمية نسبية ضعيفة بلغت 38%، مما يشير ان استخدام التقنيات الحديثة في المراجعة الداخلية وكذا عكس نتائج التدريب على احدث التقنيات في الواقع العملي للمراجعة الداخلية في الوزارة

يتم بدرجة ضعيفة بحسب ما افاد افراد العينة, وترى الباحثة ان السبب في ذلك يعود الى الاحداث السياسية التي تمر بها البلاد التي جعلت وزارة المالية غير قادرة على مواكبة التطور التكنولوجي بالرغم من رغبة الموظفين بذلك, كما يرى المبحوثين ان تدريب المراجعين الداخليين على كل التطورات الحاصلة في تقنية المعلومات يتم بدرجة ضعيفة بحسب ما اشار اليه افراد العينة حيث جاءت هذه الفقرة في المرتبة الاخيرة بين فقرات المحور بأهمية نسبية بلغت 33%.

ومما سبق من تحليل لآراء المبحوثين نتوصل إلى النتيجة الثالثة وهي انه بالرغم من استعداد المراجعين الداخليين بوزارة المالية في عدن لتحسين مستوى اداء العمل في الوزارة إلا ان الوزارة لا تهتم بعمل دورات تأهيلية للمراجعين الداخليين او تدريبهم على احدث التقنيات ولا يتم استخدام التقنيات الحديثة في المراجعة الداخلية بوزارة المالية في عدن.

V. الخلاصة:

- 1- ان المراجعة الداخلية بوزارة المالية في عدن تتمتع باستقلالية تامة مما يمكنها من أداء مهامها بكفاءة عالية.
- 2- موافقة مجتمع الدراسة على ان استخدام التكنولوجيا المتطورة والحديثة يجعل وزارة المالية في عدن تعمل على تطوير المراجعة الداخلية وتحسين مستوى الأداء في عملها إلا أن الوزارة لا تقوم بتطبيق هذه التقنيات الحديثة وفقاً لما جاء في اختبار الفرضية الثالثة.
- 3- انه بالرغم من استعداد المراجعين الداخليين بوزارة المالية في عدن لتحسين مستوى اداء العمل في الوزارة إلا ان الوزارة لا تهتم بعمل دورات تأهيلية للمراجعين الداخليين.
- 4- لا تقوم وزارة المالية في عدن بتدريب المراجعين الداخليين فيها على احدث التقنيات.

VI. التوصيات:

1. ضرورة زيادة دعم الاستقلالية في عمل المراجعة الداخلية ليتسنى للمراجعين الداخليين انجاز عملهم بدقة وكفاءة عالية.
2. ضرورة استخدام التكنولوجيا في المراجعة الداخلية في وزارة المالية عدن وذلك للاستفادة من كل خصائص التقنية الحديثة لتحسين مخرجات العمل المحاسبي ولزيادة الثقة في المعلومات المحاسبية.
3. ضرورة الاهتمام بتطوير وتأهيل المراجعين الداخليين من خلال عمل الدورات التدريبية بشكل دوري لمواكبة أي جديد في مجال المهنة.
4. ضرورة تفعيل دور المنظمات المهنية المحلية للوقوف على ضرورة ادخال التكنولوجيا الحديثة في عمل المراجعة الداخلية.
5. ضرورة تشجيع الطلاب في البحث العلمي على استخدام التكنولوجيا في الأبحاث العلمية والإشارة من خلالها على اهمية تفعيل دور التكنولوجيا المتطورة في مجال المراجعة الداخلية.

VII. المراجع:

- 1- احمد يوسف اسماعيل، (2005)، اثر الوسائل التقنية الحديثة على أداء المراجع الخارجي, بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في المحاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- 2- إيمان محجوب محمد عويضة، (2000)، تطور المراجعة الداخلية المستقلة في مؤسسات الدولة في السودان، رسالة ماجستير، جامعة النيلين.
- 3- زاهر عطا الرميحي، (2004)، تطوير اسلوب التدقيق المبني على المخاطر لدى المصارف الأردنية، رسالة دكتوراه، جامعة عمان العربية للدراسات العليا.
- 4- شادي صالح البجيرمي، (2011)، دور المراجعة الداخلية في ادارة المخاطر، دراسة ميدانية في المصارف السورية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق.
- 5- طارق بشير صلاح، (2001)، دور المراجعة الداخلية في الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة، رسالة ماجستير، جامعة أم درمان الاسلامية، السودان.
- 6- علي محمد سلطان الوحيدي، (2002)، أثر الرقابة الداخلية في رفع كفاءة اداء الوحدات الحكومية في المملكة الاردنية الهاشمية، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا.
- 7- AKADIRI, Oluwale Peter. (2011). Development of a multi – criteria approach for the selection of sustainable materials for building projects. PhD Thesis. University of Wolverhampton., UK.